

المصادقة على مشروع قانون التصريح بالمكاسب مجلس نواب الشعب يستكمل ارساء المنظومة القانونية لمكافحة الفساد

تمكن مجلس نواب الشعب يوم 17 جويلية 2018 من المصادقة على مشروع القانون عدد 89 / 2017 في صيغته التوافقية التي تمّ التوصل إليها بعد عدد من الاجتماعات التي جمعت مختلف الكتل النيابية.

وقد أعدّ مشروع القانون على مستوى اللجنة استنادا الى ملاحظات ومساهمات مختلف الأطراف المتداخلة، اذ عقدت اللجنة عديد الاستماعاات وذلك الى كلّ من:

- الوزير المكلف بالعلاقة مع مجلس نواب الشعب، الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد
- دائرة المحاسبات
- اللجنة الوطنية للتحليل المالية صلب البنك المركزي
- القطب القضائي الاقتصادي والمالي
- الجمعيات التالية: البوصلة وانا يقظ وبرز الأمان

كما استمعت اللجنة الى النواب أصحاب المبادرات التشريعية المحالة على اللجنة ذات العلاقة بالاثراء غير المشروع وتضارب المصالح. وبالمصادقة على مشروع هذا القانون، نجح مجلس نواب الشعب في تنزيل أحكام الدستور المتعلقة بالنزاهة والشفافية ومنع تضارب المصالح والواردة أساسا في الفصول 10 و 11 و 15 و 90.

أهمّ الأحكام الواردة بمشروع القانون

يتضمّن مشروع القانون أحكاما تضبط شروط واجراءات التصريح بالمكاسب والمصالح وتحدّد كيفية التصرف في حالات تضارب المصالح وتضبط آليات مكافحة الاثراء غير المشروع.

• في التصريح بالمكاسب والمصالح

نصّ مشروع القانون على قائمة الاشخاص المعنيين بالتصريح بمصالحهم ومكاسبهم، وقد تمّ الاعتماد في ذلك على قائمة الأشخاص الخاضعين لواجب التصريح بالمكاسب والمصالح المنصوص عليها في الفصل 11 من الدستور مع توسعتها لتشمل مهن أخرى عرضة للفساد على غرار أعضاء الجماعات المحلية والجيابة والديوانة وقوات الامن الداخلي ومهن التفقد، كما تمت اضافة الصحفيين والإعلاميين وأصحاب المؤسسات الإعلامية لهذه القائمة. وتقدّم التصريح وفق مشروع القانون الى هيئة الحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد التي تتولّى التقصي بشأنها والتحقّق منها وإحالتها على الجهات المعنية، ويقع تجديده هذه التصاريح كل ثلاث سنوات. كما نصّ مشروع القانون على عقوبات سجنية ومالية على عدد من المخالفات التي حدّدها النصّ "وتتعلّق بكشف مضمون التصاريح بعدم احترام واجب التصريح وإجراءاته، وفي هذه الحالة تختلف العقوبة حسب طبيعة الوظيفة اما بتسليط خلية مالية أو باقتطاع ثلثي المنحة. كما يعاقب مشروع القانون كل من يمتنع عن التصريح بمكاسبه ومصالحه إثر انتهاء مهامه وكل من يتعمّد تقديم تصريح مغلوّط بإخفاء حقيقة مكاسبه أو مكاسب قرينه أو أبنائه القصر أو مصالحه.

• في تضارب المصالح

توقّيا من وجود تضارب في المصالح لدى من يشملهم مشروع هذا القانون، تمّ التنصيص على جملة من الآليات، تتمثّل أبرزها في منع رئيس مجلس نواب الشعب وأعضائه من المشاركة في المداولة أو أخذ القرار أو التصويت بخصوص أي موضوع لهم فيه مصلحة شخصية مالية مباشرة. كما يمنع مشروع القانون مجموعة من الأشخاص المعنيين من الجمع بين مهامهم وعدد من الوظائف الأخرى التي يضبطها الفصل 17. كما يلزمهم، وفقاً للفصل 18، بإحالة التصرف في الأسهم أو الحصص أو الشركات التي يمتلكونها الى الغير.

ويلزم مشروع القانون الأعوان العموميون بالامتناع عن أخذ القرار أو المشاركة في اتخاذه إذا علموا أنهم باتخاذهم للقرار أو بالمشاركة في اتخاذه يكونون في وضعية تضارب مصالح.

ويمنع مشروع القانون الأشخاص الخاضعين لأحكام هذا القانون من قبول هدايا لأنفسهم أو لمن تربطهم بهم صلة، تؤثّر أو من شأنها أن تؤثّر على أدائهم الموضوعي والنزيه والمحايّد لواجباتهم المهنية، كما يحدّد النصّ الحالات التي يتاح فيها قبول هدايا.

- تضارب المصالح: الوضعية التي يكون فيها للشخص الخاضع

لأحكام هذا القانون مصلحة شخصية مباشرة أو غير مباشرة يستخلصها لنفسه أو لغيره، تؤثّر أو من شأنها أن تؤثّر على أدائه الموضوعي والنزيه والمحايّد لواجباته المهنية.

من الفصل 4

نشاط اللجان

لجنة الفلاحة والأمن الغذائي والتجارة والخدمات ذات الصلة

درست اللجنة أيام 11 و12 و18 و19 جويلية 2018 مشروع قانون يتعلق بالسجل الوطني للمؤسسات ، وذلك بحضور ممثلين عن وزارة العدل ووزارة المالية ووزارة الصناعة والمؤسسات الصغرى والمتوسطة وهيئة الخبراء المحاسبين للبلاد التونسية. وصادقت يوم 23 جويلية 2018 على تقريرها حول مشروع القانون.



لجنة الصناعة والطاقة والثروات الطبيعية والبنية الأساسية والبيئة

استمعت يوم 6 جويلية 2018 إلى كاتب الدولة لدى وزير الطاقة والمناجم والطاقت المتجددة حول مشروع القانون المتعلق بالموافقة على الملحق عدد 3 المنقح للاتفاقية وملحقاتها الخاصة برخصة البحث عن المحروقات التي تعرف برخصة " برج الخضراء". وقد واصلت يوم 12 جويلية 2018 النظر في نفس مشروع القانون.



لجنة الحقوق والحريات والعلاقات الخارجية

استمعت يوم 18 جويلية 2018 الى وزير التنمية والاستثمار والتعاون الدولي حول مشروع القانون الأساسي عدد 41/2018 المتعلق بالموافقة على اتفاق بين حكومة الجمهورية التونسية والبنك الإفريقي للتنمية والصندوق الإفريقي للتنمية حول إنشاء مكتب إقليمي للتنمية وإسداء الخدمات لمنطقة شمال إفريقيا بتونس.

لجنة المالية والتخطيط والتنمية

نظرت أيام 05 و18 و19 جويلية 2018، في مشروع القانون الأساسي للميزانية عدد 71/ 2015 وذلك بحضور إدارات وزارة المالية، وقد ناقشت الفصول 06 و18 و19 و35 و36 و51 و57 و60 و62 و63 و64 و65 و66 و67 ووافقت عليها بإجماع الحاضرين.

واستمعت اللجنة يوم 26 جويلية 2018، إلى النائب فتحي الشامي ممثلاً عن النواب مقدمي مقترح القانون المتعلق بالتدقيق في المديونية العمومية التونسية. وقررت مواصلة النظر في هذا المقترح خلال الدورة النيابية القادمة وعقد سلسلة من الاستماع إلى مختلف الأطراف المتدخلة في موضوع المديونية.



في الاثراء غير المشروع:

تضمّن مشروع القانون أحكاماً خاصة بالإثراء غير المشروع، حيث يعاقب بالسجن مدّة ستّ سنوات وبخطية تساوي قيمة المكاسب غير المشروعة كلّ مرتكب لجريمة الإثراء غير المشروع. كما تحكم المحكمة في نفس الحكم بمصادرة جميع المكاسب المنقولة أو العقارية والأرصدة المالية أو بعضها للمحكوم عليه المتأتية بصورة مباشرة أو غير مباشرة من جريمة الإثراء غير المشروع ولو انتقلت إلى ذمة مالية أخرى، سواء بقيت تلك الأموال على حالها أو تمّ تحويلها إلى مكاسب أخرى. كما تحكم المحكمة، بمقتضى هذا القانون، بحرمان المحكوم عليه من مباشرة الوظائف العامة ومن حق الانتخاب والترشح لمدة عشر سنوات. وتقوم هيئة مكافحة الفساد بمهمة التقصي والتحقق في شهادات الإثراء غير المشروع التي تعترضها بمناسبة مراقبتها للتصاريح والتي تبلغ إلى علمها. كما يعاقب مشروع القانون، بنفس العقوبة، كل من يساعد على تحقيق جريمة الإثراء غير المشروع.

ويضاف مشروع هذا القانون إلى الترسانة التشريعية التي نجح مجلس نواب الشعب في وضعها في علاقة بمكافحة الفساد، وبه تكتمل حزمة النصوص القانونية المؤطرة لمبدأي النزاهة والشفافية في إدارة الشأن العمومي.

من الفصل 4

أهمّ النصوص الصادرة خلال المدة النيابية الأولى لمجلس نواب الشعب في علاقة بمكافحة الفساد وتكريساً لمبدأي النزاهة والشفافية:

- جويلية 2018: مشروع قانون التصريح بالمكاسب وتضارب المصالح والاثراء غير المشروع
- أوت 2017: القانون الأساسي المتعلق باحداث هيئة الحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد
- مارس 2017: القانون الأساسي المتعلق بالابلاغ عن الفساد وحماية المبلغين
- مارس 2016: القانون الأساسي المتعلق بالنفاذ الى المعلومة
- ديسمبر 2016: القانون الأساسي المتعلق باحداث القطب القضائي المالي والاقتصادي

مجلس نواب الشعب في أرقام

خاص بكامل الدورة العادية الرابعة

سؤالاً كتابياً تم توجيهه إلى أعضاء الحكومة 440

سؤالاً شفاهياً تم توجيهه إلى أعضاء الحكومة 178

مشروع قانون تمت المصادقة عليه 54

عدد اجتماعات اللجان القارة 363

لجنة شؤون المرأة والأسرة والطفولة والشباب والمسنين

انعقدت يوم 19 جويلية 2018 جلسة عمل جمعت أعضاء لجنة شؤون المرأة والأسرة والطفولة والشباب والمسنين مع وفد عن حكومة النيجر.

وتناول الجانبان خلال الجلسة المساهمة الفعالة للمرأة وحضورها في مختلف الهياكل، وثمنا هذه اللقاءات ودورها الايجابي في تبادل التجارب والخبرات بين تونس والنيجر.

وقد استعرض اعضاء اللجنة التشريعات الرائدة لفائدة المرأة التونسية، مؤكدين خاصة على القانون الاساسي المتعلق بالقضاء على العنف ضد المرأة الذي يعتبر مكسبا جديدا لحماية المرأة وتعزيز حقوقها والذي يتطلب تظافر الجهود لتزليل احكامه على ارض الواقع.



لجنة التحقيق حول شبكات التجنيد التي تورطت في تسفير الشباب التونسي الى مناطق القتال

استمعت اللجنة يومي 9 و23 جويلية 2018 إلى كل من رئيس جمعية بادر للمواطنة والتنمية العادلة ومنسق العمل الوثائقي "نحو السراب"، والمنتج المنفذ لهذا العمل وإلى المدير العام للمعهد التونسي للدراسات الاستراتيجية والوفد المرافق له، حول نتائج الدراسة التي أعدها المعهد تحت عنوان "الارهابيون العائدون من بؤر التوتر في السجون التونسية".

وتحدّث المتدخلون عن الأسباب العميقة التي تجعل الشباب عرضة للاستقطاب والتطرف، وأجمعوا على ضرورة الاستناد إلى مثل هذه الدراسة التي قاموا باعدادها في عمل اللجنة، ودعوا في هذا الصدد إلى مزيد مشاركة أعضاء اللجنة في ورشات عمل المعهد التونسي للدراسات الاستراتيجية حتى تتسنى لهم الاستفادة مما يتوقّر لديه من معطيات والاطلاع على قاعدة بياناته.

لجنة شؤون التونسيين بالخارج

استمعت اللجنة يوم 16 جويلية 2018 إلى كل من ممثلة المنظمة الدولية للهجرة وإلى كاتب الدولة لدى وزير الشؤون الاجتماعية المكلف بالهجرة والتونسيين بالخارج.

وفي هذا الإطار، طالب أعضاء اللجنة من ممثلة المنظمة أن يكون لها دور في حماية حقوق المهاجرين غير النظاميين واعتبارهم في وضعية ادارية غير سليمة والتعامل معهم من قبل السلطات الأجنبية على هذا الأساس ومن ذلك توفير الرعاية الصحية والظروف اللائقة في مراكز الإيواء. كما عبر أعضاء اللجنة عن نيّتهم تقديم مقترح تعديل النظام الداخلي لتوسيع صلاحيات اللجنة بغاية ادراج المسائل المتعلقة بالهجرة حتى تستطيع التخصص في ملفات المهاجرين اللذين تستقبلهم بلادنا.

وخلال مناقشة حصيلتها من مختلف الإجراءات التي اتخذتها الحكومة خلال الدورة البرلمانية لفائدة التونسيين المقيمين بالخارج، أفاد كاتب الدولة أن مشاريع الأوامر التطبيقية للقانون المحدث للمجلس الوطني للتونسيين بالخارج حاليا في آخر مراحلها بعد أن أُحيلت على أنظار المحكمة الإدارية، مؤكدا أنه سيتم نشرها بالرائد الرسمي خلال الأيام القليلة القادمة.



لجنة الشباب والشؤون الثقافية والتربية والبحث العلمي

تعهدت خلال اجتماعها المنعقد يوم 17 جويلية 2018 بمشروع قانون يتعلق بإتمام القانون عدد 11 لسنة 1988 المؤرخ في 25 فيفري 1988 المتعلق بإحداث وكالة إحياء التراث والتنمية الثقافية .



لجنة الأمن والدفاع

تداولت اللجنة يوم 09 جويلية 2018 حول العملية الارهابية التي جدت بولاية جندوبة والتي استهدفت دورية للحرس الوطني في منطقة عين سلطان وأدت إلى استشهاد عدد من الأعدان.

كما تداول أعضاء اللجنة حول جملة من المواضيع الأخرى منها الاجراءات التي يمكن للجنة اتخاذها في إطار متابعتها لملف ميناء رادس، وظاهرة العنف في الملاعب، والمصادقة على تقرير الزيارة الميدانية لمطار تونس قرطاج الدولي، إضافة الى التداول حول نموذج استرشادي حول القانون العربي لمكافحة الارهاب والكيانات الارهابية الذي أعده البرلماني العربي.

كما استمعت اللجنة يوم 16 جويلية 2018 إلى وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري حول استعدادات الوزارة لمجابهة الحرائق والتوقي منها.

وقد تطرّق الوزير إلى الصعوبات المتمثلة في النقص المسجّل في وسائل النقل المعدّة للمناطق الوعرة والجبلية، وصعوبة التدخل في المناطق العسكرية.

كما استعرض الخطة الوطنية لحماية الغابات من الحرائق واستعدادات الوزارة في هذا المجال.

لجنة الإصلاح الإداري والحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد ومراقبة التصرف في المال العام

صادقت اللجنة يوم 09 جويلية 2018 على تقريرها المتعلق بالزيارة الميدانية إلى مقر شركة الخطوط التونسية وإلى مطار تونس قرطاج الدولي بتاريخ 02 جويلية 2018، وقرّرت إحالته على مكتب المجلس وفقا لأحكام الفصل 86 من النظام الداخلي.

وقرّرت في هذا السياق تثبيت طلبها المتعلق بعرض تقرير خصوصي حول ملف النفايات الخطرة على الجلسة العامة وفقا لأحكام الفقرة الثانية من الفصل 94 من النظام الداخلي.

كما قرّرت طلب عرض تقارير خصوصية حول ملف إعادة هيكلة البنوك العمومية وملف المصادرة والتصريف والاسترجاع، وفقا لنفس الآلية.

الزيارات الميدانية

05 جويلية 2018

أدى أعضاء لجنة الفلاحة والأمن الغذائي والتجارة والخدمات ذات الصلة زيارة ميدانية فجنبة إلى بعض مصنعي وموزعي الحليب في تونس العاصمة قاموا خلالها بمراقبة عمليات الإنتاج والخزن والترويج في هذا القطاع.

16 جويلية 2018

زار أعضاء لجنة الأمن والدفاع المدرسة الوطنية للحماية المدنية بجبل الجلود وذلك للاطلاع على مكوناتها والتداول حول استعدادات الحماية المدنية للموسم الصيفي. وقد استقبل المدير العام للحماية المدنية رفقة مجموعة من الضباط السامين الوفد النيابي. حيث تولى تقديم عرضا تضمن لمحّة تاريخية عن الديوان الوطني للحماية المدنية وإطاره القانوني وهيكلته إضافة إلى الإمكانيات البشرية والمادية به، كما وعرض أهم الاستعدادات لموسم صيف 2018.

الجلسات العامة

شهد شهر جويلية حركة كبرى على مستوى الجلسات العامة، التي انعقدت بمعدّل مرتين في الأسبوع سواء في إطار العمل الرقابي على غرار جلسة منح الثقة لعضو الحكومة الجديد ولسات الحوار مع أعضاء الحكومة وطرح الأسئلة الشفاهية والتي بلغ عددها 31 سؤالاً، وكذلك على المستوى التشريعي حيث تمكّن المجلس عبر الجلسات العامة التي تمّ عقدها من المصادقة على ستّة مشاريع قوانين.

02 جويلية 2018

خصّصت هذه الجلسة لتوجيه أسئلة شفاهية من عدد من النواب إلى وزير التجهيز والتهيئة الترابية. وقد تناولت الأسئلة المطروحة عديد المواضيع ومنها بالخصوص موضوع التوقي من الفيضانات في تونس الكبرى ونظام أراضي الأحياس والمشروع المعطلة بولاية المهديّة.

06 جويلية 2018

تمّ تخصيص هذه الجلسة لطرح أسئلة شفاهية على وزيرة الشباب والرياضة، تناولت عديد المسائل أبرزها ظاهرة العنف في الملاعب وأفة الفساد واستراتيجية مكافحتها. كما تمّ التطرق إلى النقائص على مستوى المنشآت والتجهيزات ورؤية الوزارة لحكومة القطاع.

13 جويلية 2018

خصّصت هذه الجلسة لتوجيه أسئلة شفاهية إلى كل من وزير التكوين المهني والتشغيل ووزير الدفاع ووزير الصحة. ومن أبرز الملفات التي تساءل حولها النواب ملف الخدمة المدنية التطوعية بالقطاع العام والوضع الصحي بولاية باجة وحول تمتيع العاطلين عن العمل بالتغطية الصحية. إلى جانب التساؤل حول مؤسسات التوظيف الدولي وحول حادثة التصادم بين وحدة لجيش البحر ومركب مقلّ للمهاجرين غير الشرعيين.

17 جويلية 2018

- الموافقة على مشروع قانون متعلق بالموافقة على اتفاق القرض المبرم بتاريخ 21 ديسمبر 2017 بين الجمهورية التونسية والبنك الإفريقي للتنمية للمساهمة في تمويل مشروع دعم تركيز المخطط الوطني الاستراتيجي "تونس الرقمية 2020" بـ 97 نعم و26 احتفاظ و28 رفض

- المصادقة على مشروع القانون المتعلق بالتصريح بالمكاسب والمصالح وبمكافحة الإثراء غير المشروع وتضارب المصالح بالقطاع العام. عدد 89/2017 بـ 126 نعم و01 احتفاظ ودون رفض

19 جويلية 2018

خصّصت هذه الجلسة لعرض ومناقشة تقرير لجنة التنمية الجهوية حول زيارتها الميدانية إلى ولايات الجنوب الغربي والذي ورصدت من خلاله أبرز المشاكل الموجودة بهذه الجهات لا سيما المتعلقة بالمشاريع التنموية العالقة وتوصياتها في هذا الصدد.

28 جويلية 2018

- المصادقة على مشروع قانون يتعلق بالموافقة على اتفاق القرض المبرم في 29 جوان 2018 بين الجمهورية التونسية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير لتمويل برنامج دعم الميزانية عدد 57/2018 ، بـ 143 نعم و11 احتفاظ و21 رفض.

عملا بمقتضيات الفصل 21 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب وعلى إثر الشغور الحاصل في كلّ من مقعد بدائرة الكاف، اثر وفاة النائب عبادة الكافي، ومقعد بدائرة القصرين، بعد استقالة النائب كمال الحمزاوي. تولت، على التوالي كل من السيدة نسرين العماري والسيدة مروى بوغزي أداء اليمين الدستورية امام الجلسة العامة ليوم السبت 28 جويلية 2018.

وتعدّ هذه الجلسة هي الرابعة من نوعها التي يعقدها مجلس نواب الشعب منذ بداية المدة النيابية الرابعة.

20 جويلية 2018

خصّصت هذه الجلسة لتوجيه أسئلة شفاهية من عدد من النواب إلى وزير التربية. وقد تمحورت الأسئلة المطروحة حول مناظرات الدخول للمؤسسات التعليمية النموذجية ومناظرة المرشدين التطبيقيين للتربية والقيمين الأول لسنة 2015 ومعايير وشروط التعيينات صلب الوزارة إلى جانب وضعية ديوان الخدمات المدرسية وأزمة المدرسة التونسية بالدوحة.

26 جويلية 2018

- المصادقة على مشروع قانون يتعلق بغلق ميزانية الدولة لسنة 2016 بـ 90 نعم و13 احتفاظ ودون رفض

- المصادقة على مشروع قانون أساسي عدد 41/2018 يتعلق بالموافقة على اتفاق بين حكومة الجمهورية التونسية والبنك الإفريقي للتنمية والصندوق الإفريقي للتنمية حول إنشاء مكتب إقليمي للتنمية بتونس برتمته بـ 133 نعم و02 احتفاظ ودون رفض

27 جويلية 2018

-- المصادقة على مشروع قانون متعلق بالسجل الوطني للمؤسسات بـ 111 نعم و08 احتفاظ و01 رفض



السيدة نسرین العماري



السيدة مروى بوعزي



السيد هشام الفوراتي

وفي إطار تطبيق مجلس نواب الشعب لوظيفته الرقابية التي منحه إياها الدستور، حضر يوم 28 جويلية 2018 السيد رئيس الحكومة يوسف الشاهد رفقة بقية الأعضاء تحت قبة البرلمان في جلسة عامة خصصت للتصويت على منح الثقة إلى عضو الحكومة المقترح السيد هشام الفوراتي ليتقلد وزارة الداخلية. وصوت أعضاء المجلس على منح الثقة لعضو الحكومة المقترح بـ148 نعم و08 احتفاظ و13 رفض.

مقتطف من الفصل 144 من الدستور

ذا تقرر إدخال تحويل على الحكومة التي نالت ثقة المجلس إما بضم عضو جديد أو أكثر أو بتكليف عضو بغير المهمة التي نال الثقة بخصوصها فإن ذلك يتطلب عرض الموضوع على المجلس لطلب نيل الثقة.